يصنّعون كتّاباً وهميين أيضاً

معن البياري

تجيز بعض الصحافة، العربية خصوصاً، لكتّاب منها أو مُستكتبين فيها، أسماءً مستعارةً على مقالات لهم، وإنْ بحدودٍ. غير أن هذا حالٌ لم يعد ذائعاً كما في سنواتٍ مضت. وقد كان معهوداً، خصوصاً، في زوايا يوميةٍ ذات مشاغل محلية، كثيراً ما تكون موقّعةً باسم مُفرد، ميسور الحفظ، ما كان يعود إلى أن غير كاتبٍ قد يتناوبون على كتابتها، أو ينوبون عن كاتبها الرئيس في غيابه. وكان يحدُث أن يتخفّى كاتبٌ معروفٌ (بل وشهيرٌ أيضاً) وراء اسم مستعار، نسائيٍّ غالباً، ليمرّر مقاصد لديه، ولا تعرف بحقيقة أمره سوى رئاسة التحرير. وتحتاج مزاولةُ أمر كهذا إلى براعةٍ كافيةٍ، كما فعل محمد التابعي، في مقالاته باسم «الآنسة حكمت»، التي دافعت في الأربعينيات عن حقوق المرأة المصرية. وحدث أن صديقنا وأستاذنا، كاتب المقالة الحادقة، فخري قعوار، «ضحك» علينا، نحن قرّاء عواميده اليومية في «الرأي» الأردنية، بمقالاتٍ له موقّعة باسم نسائي، نشرها عدة أسابيع في الثمانينيات (سقى الله!). والبادي، في راهن الصحافة الماثلة، مع نفوذ المواقع الإلكترونية والإعلام الرقمي، أن مزاولة هذا اللون من «الحيل» (؟)، المحبّبة في سياق معين، وفي توظيفٍ مناسب، لم تعد ممكنةً، إلا في أضيق مؤكّداً أن يتلقّاها القرّاء بالأريحية التي كانت في أزمنةٍ مضت. وها هم مسؤولون في صحافاتٍ مصريةٍ راهنةٍ يتشاطرون، ويكتبون مقالاتٍ سمجة، بأنفاس أمنيةٍ ومُخابراتيةٍ غير خافية، تؤلّب على ناشطين ومثقفين، يوقّعونها بأسماء، نجوم في الفن، كما يفعل أحدهم مستعيراً اسم رشدي أباظة، تقليداً لبؤس إبراهيم سعدة في «الأخبار» زمن حسني مبارك، في توقيع كتاباتٍ له باسم أنور وجدي.

كل ما سبق، الموجز على أي حال، في موضع، فيما الفعل الشيطاني البالغ الخبث الذي انفضح الأسبوع الماضي في موضعٍ آخر. ليست القصة في أسماء، مستعارةٍ لكتّاب معلومين، من لحم ودم، وإنما بإختلاق كتّابٍ وهميين، ليس لهم لحمٌ ولا دم، تنكتب المقالات، ثم يتم تخليق أسماء لتُنسب إليها، وتصنيع سيرةٍ مهنيةٍ للأسماء المخترعة، تعطي «أصحابها» شهاداتٍ عتيدة، وصفات الحلالين والخبراء بالعلاقات الدولية وشؤون هنا أو هناك، وتزييف صور لهم، تُنتشل من مدوّنات وغيره، أو بناء، صور من صور، ثم إنشاء حساباتٍ زائفةٍ لهم في «تويتر» وغيره، وبعد ذلك وفي غضونه، نشر المقالات وترويجها... هذا بالضبط، مع الإيجاز (وكل إيجازٍ مخلّ)، ما كشفه تقريرٌ مثير، نشره الأسبوع الماضي موقع «ديلي بيست»، جاء موثّقاً ومكتمل الأبعاد والتفاصيل، وبعضُها مركبةٌ، فأفاد بأن 90 مقالاً من هذا «النوع» نُسبت إلى 19 «كاتباً وهمياً» نُشرت في عدة صحف ومواقع أميركية وأوروبية وآسيوية، وفي موقع قناة العربية وصحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية أيضاً. وذلك كله بغرض وحيد، تضمّنته مقالات الرأي هذه، هو الطعْ على دولة قطر وقناة الجزيرة وعلى تركيا، والتحريض على إيران، مع تعظيم صورة لدولة الإمارات، من قبيل دعوتها إلى المساواة بين الجنسين (متى صار هذا؟!)، ومواجهتها الناجحة لفيروس كوفيد 19، وتظهير دبي وأبوظبي نموذجَين ناجحَين على غير صعيد، وإلى هذا كله (وغيره كثير)، هاجمت المقالات، البادي أن طباخيها أرادوها ذات أنفاس ليبرالية، وضد الإرهاب وداعميه طبعاً، ومناهضةً للأفكار المحافظة، وناقدةً لتولّي اليمنية توكل كرمان عضويةً في مجلس حكماء «فيسبوك».

أما وقد انفضح الطابق كله، فإن السؤال سيتعلق حكماً بما إذا كان أهل القرار الذين توجّهوا إلى صنّاع هذا الفيلم، المثير حقاً، بأن يصنعوه، في مقابل ما لا نعرف من أموال، غير قليلةٍ بداهةً، قد أفادوا حقاً من هذه الممارسة الدعائية العجيبة. ولماذا أثروا هذا المسلك، وهل هكذا تورد الإبل أصلاً؟ ألم يسمعوا بعد بالقاعدة الذهبية، أن المشّاطة ليس في وسعها أن تزيّن شيئاً في الوجه العكر؟ أليس يعني تصنيع مقالاتٍ مخترعةٍ لكتّابٍ لا وجود لهم أن المقالات غير المخترعة لكتّاب حقيقيين، تفتعل عظمة الإمارات، وتشنّع على دولة قطر، وتسترسل عن «مؤامرات» تركيا، لم تنفع في شيء، فكانت الاستعانة بالعمل الشيطاني هذا، لعلّه وعساه يُسعف بالمشتهى المستعصي؟

مخيم اليرموك الشاهد والشهيد

نبيل السهلي

احتوى المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك الذي أصدرته محافظة دمشق، الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) أهدافاً خطيرة، ستطاول ملكيات سكانه اللاجئين الفلسطينيين وتطيح إمكانية عودتهم إليه، فبعد كل الوعود التي قطعت لعودتهم إلى مخيمهم، بعد تهجيرهم منه، وتدمير القسم الأكبر منه، خلال عام 2012 وبعده؛ يعلن مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق، معمر دكاك، أخيراً أن سكان اليرموك لن يحصلوا على سكن بديل، نتيجة تنظيم المخيم وفق المرسوم التشريعي رقم 5 لعام 1982، بينما سيكون لهم أسهم تنظيمية فقط. وبرّر ذلك بعدم قدرة المحافظة على تأمين التمويل اللازم لتشييد السكن البديل في الجانب السياسي، يمكن الجزم بأن المخطط التنظيمي الجديد سيجرد اليرموك من طابعه، وصفته مخيماً للاجئين الفلسطينيين، وشاهداً على النكبة التي حلت بهم عام 1948، فضلاً عن تقسيمه إلى مناطق عقارية، تعيد لنسبة الأضرار التي أصابت أحياءه وشوارعه وبناه التحتية. وفي ذلك تحايل حدّدها سابقاً المخطط التنظيمي للمخيم الذي تمت المصادقة عليه خلال عام 2004. وقد كان يقطن المخيم ثلاثمائة ألف نسمة في نهاية عام 2012، منهم 151 ألف لاجئ فلسطيني، حسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

والأدهى أن محافظة دمشق تستغل تخوف الأهالي من خسارة أماكن سكنهم في المناطق التي طُرحت أخيراً للتنظيم، لتفتح الباب أمام الراغبين بالاعتراض على المخطط بعد دفع مبلغ ألف ليرة سورية، ثمن طلب وطوابع ورسوم إضافية، وهو ما يشكل عبئاً مالياً على العائلات الفلسطينية، في ظل التهجير المستمر والفقر المدقع الذي ضربهم. وكانت أذونات السكن للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، مساحتها 30% من مساحة المخيم؛ حيث تعود ملكية الأرض إلى الدولة قانونياً، فضلاً عن مناطق وعقارات وأراضي عقود البيع القطعية المصدّقة من دوائر المالية.

وينسف كل الآمال بالعودة، وتعتبر عملية قبول محافظة دمشق طلبات الاعتراض على المخطط متناقضة مع ما أعلنته، في وقت سابق، أن الفلسطيني كان يملك ما على الأرض، ولا يملك الأرض. وبالتالي آلت هذه الأراضي مجدّداً للدولة التي لها حق التصرف فيها، ولا يحق لأصحابها أي نوع من التعويض بحكم القانون. في مقابل ذلك، يرى قانونيون أنه يُفترض في عملية استملاك حيّ من أحياء المخيم وغيره، في حال الضرورة لمخطط تنظيمي أو غيره، التعويض من الجهات المتخصصة. وبعد أن دمجت محافظة دمشق التنظيم المطروح بالقانون رقم 10، والمرسوم رقم 5، يمكن الاستيلاء على أملاك الغائبين المهجّرين إلى دول الجوار، وكذلك أملاك غير مثبتي ملكيتهم وفقا للأول. فرغم كل ذلك، يعتبر المرسوم نافذاً لمنع التعويض للمتضرّرين مالياً؛ بل تعويضهم أسهما تنظيمية بدلا من القديم المُزال، وتحتسب الأسهم التنظيمية على الأرض، وليس على البناء.

ومن الأهمية الإشارة في هذا السياق إلى أن المنطقة التي أعلنت للتنظيم هي فقط 40% من إجمالي مساحة المخيم؛ أي سيسمح بإعادة 40% من اللاجئين الفلسطينيين فقط، في حين تقدر المساحة الخاضعة للتنظيم بـ60%. وتبعاً لذلك، سيمنع القسم الأكبر من اللاجئين من العودة إلى المخيم وفق تلك التقديرات. وحسب المخطط التنظيمي الجديد، يقسم المخيم إلى ثلاثة قطاعات ومساحاتها بالهكتار، ما يجعل عملية الترميم مكلفة أكثر من البناء الجديد، بالتزامن مع أن الأسهم التنظيمية التي ستعوّض الأهالي لن تتجاوز 5% من قيمة العقار الفعلية، وكان المخيم يقسم، حسب الملكية، إلى ثلاثة نماذج، هي الطابو وتشكل 6% فقط من مساحة المخيم، وهو ما يعرف بقرار المحكمة، فضلاً عن ملكية كاتب العدل وأرض مؤسسة اللاجئين، وهي المخيم؛ حيث تعود ملكية الأرض إلى الدولة قانونياً، فضلا عن مناطق وعقارات وأراضي عقود البيع القطعية المصدّقة من دوائر المالية.

(كاتب فلسطيني)

نصر الله والخطاب التسويفي

حيّان جابر

يواصل الوضع اللبناني العام انحداره نحو قاع بلا نهاية، وبسرعةٍ جنونيةٍ مقلقةٍ ومُخيفة، وتتسارع في آتّساع ذلك مظاهر البؤس والفقر والعجز الفردي عن تلبية أبسط الحاجات الأساسية، كالطعام والاستشفاء والحاجات اليومية، والتي تمثل أسبابا كافيةً لتصاعد (واستمرار) الغضب الشعبي المنفجر في وجه كامل المنظومة الطائفية الفاسدة، من دون أي تمييز بين مكوناتها السياسية، وهو ما يثير قلق المنظومة الحاكمة ورعبها، ويدفعها إلى تصعيد إجراءاتها القمعية والاستبدادية تجاه اللبنانيين عموماً؛ بصورةٍ رسميةٍ أحياناً؛ وبصورةٍ غير رسميةٍ في أحيان أخرى. لنشهد عشرات وربما مئات الاستدعاءات الأمنية لبعض الناشطين على خلفية منشورات فيسبوكية ناقدة لفساد المنظومة الحاكمة، ولذرى اعتداءات جسدية على المتظاهرين من الأجهزة الأمنية، وزعران القوى المسيطرة، من دون أي رادع قانوني أو سياسي، بل على العكس يسهل تتبع عشرات التصريحات السياسية المحرّضة على استخدام العنف الجسدي تجاه المتظاهرين من ساسة لبنان، من مختلف الملل والطوائف والقوى السياسية.

كما تحتّ القوى السياسية الطائفية اللبنانية الخطى باتجاه لعبتها المفضلة، القائمة على إلقاء مسؤولية الأوضاع على الآخر طائفياً، محاولة وسم الاحتجاجات بالطائفية، ومدّعية أنها تستهدف فئة أو مجموعة طائفية بعينها، على أمل أن يشقّ ذلك الصف الثوري، أو الصف الشعبي المحتج وفق اصطفاف طائفي، ما يسهل احتواءه أو قمعه لاحقا من القوى الطائفية المسيطرة ذاتها. وذلك كله بغرض تنصل القوى الطائفية اللبنانية من تحمّل مسؤوليتها المشتركة في تدمير الاقتصاد اللبناني، عبر نهب المال العام، وتدمير البنية الأقتصادية الإنتاجية الصناعية والزراعية، وتهريب أموال كبار المودعين إلى الخارج، وغض الطرف عن عمليات التهريب الممنهجة التي تراكم المال الشخصي على حساب خزينة الدولة، بالإضافة إلى مئات الوسائل والأساليب الأخرى. لذا نجدها متماسكة في تصدّيها لمطالب المحتجين المشروعة، كإلغاء النظام الطائفي، سياسيا ومدنيا، ومتابعة ملفات الفساد العديدة قضائيا وماليا، واستعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج، عن دون خجل، بل يدافعون بتبجّح فج عن حماية كامل المنظومة الحاكمة فرديا وبنيويا، وفي مقدمتهم حزب الله. إذ لم يدع الأمين العام لحزب الله؛ حسن نصر الله؛ أي فرصة للتعبير عن دعمه المنظومة الحاكمة الحالية، وحمايته لها، بشكل فردي وحزبي، كحماية رئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، بل وحماية رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، الذي أمل الحزب سابقا أو مجموعة طائفية بعينها، على أمل أن يشقّ ذلك الصف الثوري، أو الصف الشعبي المحتج وفق اصطفاف طائفي، ما يسهل احتواءه أو قمعه لاحقا من القوى الطائفية المسيطرة ذاتها. وذلك كله بغرض تنصل القوى الطائفية اللبنانية من تحمّل مسؤوليتها المشتركة في تدمير الاقتصاد اللبناني، عبر نهب المال العام، وتدمير البنية الأقتصادية الإنتاجية الصناعية والزراعية، وتهريب أموال كبار المودعين إلى الخارج، وغض الطرف عن عمليات التهريب الممنهجة التي تراكم المال الشخصي على حساب خزينة الدولة، بالإضافة إلى مئات الوسائل والأساليب الأخرى. لذا نجدها متماسكة في تصدّيها لمطالب المحتجين المشروعة، كإلغاء النظام الطائفي، سياسيا ومدنيا، ومتابعة ملفات الفساد العديدة قضائيا وماليا، واستعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج، عن دون خجل، بل يدافعون بتبجّح فج عن حماية كامل المنظومة الحاكمة فرديا وبنيويا، وفي مقدمتهم حزب الله. إذ لم يدع الأمين العام لحزب الله؛ حسن نصر الله؛ أي فرصة للتعبير عن دعمه المنظومة الحاكمة الحالية، وحمايته لها، بشكل

> خطة اقتصادية جهنمية أعلنها نصر الله، عمادها وحاملها ومنفذها الشعب، من دون أي حاجة للحكومة أو الوزارة

الحزب، عبر حلفائه الطائفيين الأبرز، على جميع مظاهر السيادة السياسية والميدانية. لكن وعلى الرغم من ذلك ما زال الحزب وأمينه مصرّين على تكرار الادّعاءات الساذجة نفسها التي تنكر انخراط الحزب بالشأن الداخلي، على اعتباره حزبا مقاوما فقط، تبريرا أو تبرئة له من قضايا الفساد، ومن المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن حال لبنان اليوم، ومحاولة لإخفاء دور الحزب في حماية المنظومة السلطوية الطائفية والفاسدة تاريخيا وراهنا. وهو الخطاب الذي بدأ جمهور الحزب أو بعض مناصريه يتململون منه، ويعبّرون عن استنكارهم له، من دون أن يرقى غضبهم واستنكارهم وصريح ومباشر، نتيجة عوامل عديدة، منها الخوف من زعزعة الحزب، وبحكم خضوعهم لتأثير بروباغندا الحزب الإعلامية التي تصر على تصوير كل ما يحدث في المنطقة صراعا بين تيارين رئيسيين، المقاومة والاستسلام.

إلى أي مدى سوف يتمكّن الحزب من المضي في تحريف الحقائق والوقائع، ومن التهرّب من تحمل مسؤولياته الأخلاقية والسياسية والقانونية عن الانتهاكات الفردية والجماعية التي ارتكبها باسم المقاومة داخل لبنان وخارجه؟ لقد أسقط قبل أن يستعيرها منه نصر الله. طبعا، لن نجد في العالم أجمع خطة اقتصادية جهنمية كالتي أعلنها نصر الله، عمادها حاملها ومنفذها الشعب، من دون أي حاجة للحكومة أو الدولة أو الوزارة، وهو ما يذكّر بصديقه العنصري الحذق، وزير خارجية لبنان الأسبق، جبران باسيل، الذي أراد أن يعلم العالم كيف يدار البلد من دون موازنة!! والذي يدفع اللبنانيون ثمنه اليوم.

ومنها تسويفه الاقتصادي أخيرا، والذي وجد حلا عبقريا لأزمة لبنان الاقتصادية، حالاً يحمّل المواطن مسؤولية انهيار إنتاج لبنان الصناعي والزراعي، ويبرئ وزراء الحزب وحركة أمل الذين أداروا وزارتي الصناعة والزراعة منذ عام 2008، ويحصر دور الدولة في تسويق الإنتاج إن بادر اللبنانيون إليه، فلا أهمية للتخطيط الاقتصادي والبنية التحتية والقروض الاستثمارية والمناخ القانوني والأمني، ولا حاجة لتوفير المواد الأولية ومصادر الطاقة الرئيسية النظيفة والكهربائية والمائية. وطبعا لا ضرورة لتأمين حاجات المواطنين الأساسية اليومية الآن، بل على اللبنانيين الصبر والتحمّل حتى تطرح الأرض ثمارها، ويطرح المصنع سلعه، كي يأكل اللبنانيون مما زرعوا ويلبسوا مما صنعوا، كما دعاهم جبران خليل جبران قبل أن يستعيرها منه نصر الله. طبعا، لن نجد في العالم أجمع خطة اقتصادية جهنمية كالتي أعلنها نصر الله، عمادها حاملها ومنفذها الشعب، من دون أي حاجة للحكومة أو الدولة أو الوزارة، وهو ما يذكّر بصديقه العنصري الحذق، وزير خارجية لبنان الأسبق، جبران باسيل، الذي أراد أن يعلم العالم كيف يدار البلد من دون موازنة!! والذي يدفع اللبنانيون ثمنه اليوم.

(كاتب فلسطيني)

موقع سورية من النزعات الاستعمارية الجديدة

عبد الباسط سيدا

يذكّر الدور الذي تقوم به روسيا اليوم في سورية، إلى حد كبير، بدور فرنسا التي كلّفت نفسها بالانتداب على سورية بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بموجب اتفاقية سايكس - بيكو 1916، والاتفاقيات الفرعية التي كانت بعد الحرب. وياتي الدور الروسي هذا بالموازاة والتنسيق مع الدور الأميركي الذي يتقاطع، في أوجه كثيرة، مع الدور البريطاني الذي كان في العراق أيام الانتداب؛ هذا مع شيء من التباين هنا وهناك بطبيعة الحال، وذلك نتيجة تبدّل الظروف والمعطيات والمعادلات منذ ذلك التاريخ. ومن أبرز تلك التباينات: التركيز الأميركي على منطقة شرقي الفرات، لتكون ورقة من أوراق الضغط والتأثير في الملفين السوري والعراقي، في الوقت ذاته، وعدم ترك الساحة خالية أمام الروس الذين يبدو أنهم اعتقدوا أن التفاهم مع الأميركان والإسرائيليين سيمكنهم من تحقيق نقاط أفضل وأسرع في سورية، مقارنة بما قد حققوه، فالفرنسيون كانوا يركّزون، في مشروعهم الاستعماري في كل من سورية ولبنان، على الاقليات الدينية، والمسيحية منها تحديداً، بينما كان الإنكليز يركّزون على العرب السنة والكرد في العراق، وكانت لكل طرف (الفرنسيين والإنكليز) أسبابه وحساباته التي كانت تأخذ بالاعتبار العوامل الداخلية والتطلعات التوسعية.

وفي ما يتعلق بالفرنسيين، كان الوجود في شرقي المتوسط ركيزة أساسية من ركائز سياستهم الأوروبية، واستراتيجيتهم في حوض المتوسط بصورة عامة. في حين أن الإنكليز كانوا يريدون، بشتى السبل، حماية الطرق المؤدية إلى الهند، وتجريد الإمبراطورية العثمانية من نقطة قوتها الروحية، فقد كان في مقدور الأخيرة تعبئة المسلمين، عبر إعلان الجهاد ضد الإنكليز ومصالحهم في المنطقة، بل وفي شبه الجزيرة الهندية نفسها التي كانت تعد تاج الإمبراطورية البريطانية. ولعل هذا ما يفسّر الحرص البريطاني على إبرار دور الشريف حسين بن علي، زعيم مكة العربي، المسلم السني، ليكون قائداً لثورة عربية كبرى على الخلافة العثمانية، وهي الإمبراطورية التي كان تعتبر، في ذلك الحين، الممثل السياسي للمسلمين السنة في المستوى العالمي.

تركّز روسيا اليوم على المسيحيين من جميع الطوائف، والأرثوذكس منهم على وجه التحديد، انسجاما مع توجهات سياساتها الداخلية التي شاهدنا جانبا كبيرا من تطبيقاتها في مباركة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية دخول الجيش السوري المعركة على الشعب السوري لتحالفه مع النظام بشار، نظام الاستبداد والفساد والإفساد خريف عام 2015. وتحالف روسيا وتعمل، في الوقت ذاته، على مد الجسور مع العلويين والكرد والدروز، والعرب السنة في المناطق التي قبل عنها في يوم ما: سورية المفيدة، وفي مقدمتها دمشق. ويبدو أن هناك شبهًا من التوافق بينها وبين أميركا حول ميادين التحرك وأساليبه. ولكن روسيا ليست لديها في المساحة التي تتطلع إليها، إلى أقصى الجنوب، ولكن مهما يكن، تظل الورقة السورية، في نهاية المطاف، من بين

> الورقة السورية من بين أوراق إقليمية ودولية يستخدمها الروس والأميركان في مواجهة بعضهم بعضا

السعي من أجل امتلاك ورقة العلويين؛ وكما هو معلوم، هناك أميركا التي تنافسها على ورقة الكرد، فإذا كانت روسيا تستند إلى تراكمات عقود من العلاقات العسكرية والتجارية مع سورية، وتحاول استمالة الأوساط البيروقراطية العلمانية ضمن المجتمع العلوي، فإن إيران ماضيةً في مشروعها المذهبي الذي يستمد قوته، هو الآخر، من عقود من التغلغل الثقافي والتبشيري، وشراء العقارات، واكتساب الجنسية، وقد استفادت، في هذا المجال، كثيراً من التسهيلات التي منحها إياها حافظ الأسد. واستمرت تلك التسهيلات، بل اتسعت وترسخت في عهد بشار، حتى بات التحكّم الإيراني بمفاصل قرار النظام جزءاً من المألوف اليومي في الواقع السوري.

إلى جانب ذلك، يلاحظ أن روسيا ليست مطلقة الصلاحية على مستوى سورية ككل، وذلك على عكس فرنسا في عهد الانتداب، فإلى جانب إيران هناك تركيا والولايات المتحدة الأميركية، كما أن الأخيرة، لذا نجدها متماسكة في تصدّيها لمطالب المحتجين المشروعة، كإلغاء النظام الطائفي، سياسيا ومدنيا، ومتابعة ملفات الفساد العديدة قضائيا وماليا، واستعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج، عن دون خجل، بل يدافعون بتبجّح فج عن حماية كامل المنظومة الحاكمة فرديا وبنيويا، وفي مقدمتهم حزب الله. إذ لم يدع الأمين العام لحزب الله؛ حسن نصر الله؛ أي فرصة للتعبير عن دعمه المنظومة الحاكمة الحالية، وحمايته لها، بشكل

السعي من أجل امتلاك ورقة العلويين؛ وكما هو معلوم، هناك أميركا التي تنافسها على ورقة الكرد، فإذا كانت روسيا تستند إلى تراكمات عقود من العلاقات العسكرية والتجارية مع سورية، وتحاول استمالة الأوساط البيروقراطية العلمانية ضمن المجتمع العلوي، فإن إيران ماضيةً في مشروعها المذهبي الذي يستمد قوته، هو الآخر، من عقود من التغلغل الثقافي والتبشيري، وشراء العقارات، واكتساب الجنسية، وقد استفادت، في هذا المجال، كثيراً من التسهيلات التي منحها إياها حافظ الأسد. واستمرت تلك التسهيلات، بل اتسعت وترسخت في عهد بشار، حتى بات التحكّم الإيراني بمفاصل قرار النظام جزءاً من المألوف اليومي في الواقع السوري.

إلى جانب ذلك، يلاحظ أن روسيا ليست مطلقة الصلاحية على مستوى سورية ككل، وذلك على عكس فرنسا في عهد الانتداب، فإلى جانب إيران هناك تركيا والولايات المتحدة الأميركية، كما أن الأخيرة، لذا نجدها متماسكة في تصدّيها لمطالب المحتجين المشروعة، كإلغاء النظام الطائفي، سياسيا ومدنيا، ومتابعة ملفات الفساد العديدة قضائيا وماليا، واستعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج، عن دون خجل، بل يدافعون بتبجّح فج عن حماية كامل المنظومة الحاكمة فرديا وبنيويا، وفي مقدمتهم حزب الله. إذ لم يدع الأمين العام لحزب الله؛ حسن نصر الله؛ أي فرصة للتعبير عن دعمه المنظومة الحاكمة الحالية، وحمايته لها، بشكل

جملة أوراق إقليمة ودولية، يستخدمها الروس والأميركان في مواجهة بعضهم بعضاً، عبر الوكلاء في مناطق عديدة. مواجهة قد تدخلها الصين إلى جانب الروس؛ هذا ما لم يتم التوصل إلى توافقات أميركية - صينية جديدة، تراعي واقع المتغيرات والتطورات منذ الاتفاق الأميركي - الصيني الشهير الذي هندسه هنري كيسنجر بالتعاون مع شوان لاي في أوائل سبعينيات القرن المنصرم.

وما يُستنتج من مجموعة التحركات والتصريحات والتكتيكات الأميركية أن الوضع السوري قد بات أميركياً مرتبطاً بصورة عضوية مع الوضع العراقي، خصوصا في منطقة شرقي الفرات. وليس مستبعداً أن تستخدم هذه المنطقة مستقبلاً لترتيب أوضاع معينة في العراق بين الكرد والعرب السنة، في حال إخفاق الجهود المبذولة حالياً من أجل إخراج الدولة العراقية من دائرة الهيمنة الإيرانية؛ وهي الهيمنة التي باتت مكشوفة ومفضوحة على مختلف المستويات العسكرية والسياسية والأمنية، وحتى على صعيد المرجعيات الروحية.

هل تتجه المنطقة نحو عملية إعادة تركيب جديدة بتوافق روسي - أميركي، مع أخذ موضوع التوازنات الإقليمية في الحسبان؟ أم أن ما يجري هو جزء واحد من أوجه صراع بارد بين الطرفين، لا ينفصل عما هو بينهما على المستوى الدولي؟ ولكن في الحالتين، لا بد من السؤال عن موقع السوريين ومواقفهم مما يجري في بلادهم، وما سيؤثر حكماً على مصيرهم ومصير أجيالهم المقبلة. وضمن هذا السياق، يُلاحظ أن الناس في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وحلفائه يتوزعون بين توجهين، يراهن أولهما على الروس، من باب أن اهتمام هؤلاء بسورية لا يتجاوز إطار المصلحة الاستراتيجية العسكرية. في حين أن الاتجاه الثاني، خصوصا في دائرة النظام، يرون في الإيرانيين الضمانة التي تمكّنهم من الاستمرارية، وتبعدهم عن مخاطر صفقة روسية - أميركية، إسرائيلية، تطيح الإيرانيين وأتباعهم في سورية. أما في الشمال الغربي، فالمراهنة هي على تركيا بصورة أساسية، إلى درجة أن الناس، إذا خيروا بين النفوذ التركي والعودة إلى حظيرة حكم بشار، سيكون الخيار التركي هو الأرجح.

هذا في حين أن المراهنة في المنطقة الشرقية هي على الموقف الأميركي، مع شكوك مشروعة توصل إليها الناس بناء على التجارب المتكررة في الماضي، سواء القريب أم البعيد. وما يضفي مزيدا من القتامة على الوضع هو ما تعانيه المعارضة من انقسامات عبثية، وتحركات شللية أو فردية في مختلف الاتجاهات. تحركات يعتقد أصحابها أن في مقدورهم الحصول على عقد توكيل من هذه الجهة أو تلك، من دون أن يأخذوا بالاعتبار أهمية التوكيل الوطني الذي يظل الأضمن والأفضل لكل السوريين. والتوكيل الوطني المطلوب يستوجب مشروعاً سورياً وطنياً متكاملاً، مشروع يطمئن جميع السوريين، إطار سعي واضح المعالم إن عرقلة مساعي الروس الرامية إلى الهيمنة الكاملة على الغرب السوري، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. ولكن مهما يكن، تظل الورقة السورية، في نهاية المطاف، من بين

(كاتب سوري)

تونس ودائرة النفوذ الفرانكفوني

سمير حمدي

صادق مجلس النواب التونسي على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والمنظمة الدولية للفرانكفونية بشأن مكتب إقليمي للمنظمة يكون مقرّه تونس. وعلى الرغم من أن الاتفاق تم توقيعه زمن الحكومة السابقة برئاسة يوسف الشاهد (15 إبريل/ نيسان 2019)، إلا إن الصبغة القانونية للاتفاق تم إقرارها ضمن أشغال مجلس النواب الحالي.

وتمنح الاتفاقية للمنظمة الفرانكفونية امتيازات وحصانات سيتمتّع بها مكتبها. كما تعترف الحكومة التونسية من خلاله بالشخصية القانونية الدولية للمنظمة، وبأهليّتها في التعاقد واقتناء الأموال الثابتة والمنقولة، وحقها في التقاضي. وقد دافع وزير الخارجية التونسي، نور الدين الري، عن هذه الاتفاقية، واعتبرها إنجازا سيمنح تونس مزيدا من الإشعاع الثقافي، على حد تعبيره.

بعيداً عن المنطق الدبلوماسي، فإن المصادقة على الاتفاقية، واحتضان تونس المكتب الإقليمي السابع للمنظمة، والاستعدادات الجارية لاحتضان القمة الفرانكفونية الثامنة عشرة في تونس في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وإذا أضفنا إليها مخلفات زيارة رئيس الجمهورية، قيس سعيد، أخيرا إلى باريس، والوضع الإقليمي العام والصراع على النفوذ في المتوسط، كلها عوامل تجيز الحديث عن محاولة فرنسية لتشكيل مشهد سياسي دولي، وتقوم خلاله بتوظيف كل أوراق المناورة التي في حوزتها.

تاريخيا، كانت تونس عضوا مؤسسا في المنظمة الفرانكفونية الدولية، ولم يكن الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة يخفي إعجابه الشديد بالثقافة الفرنسية، وهو ما جعل الأنظمة التعليمية والثقافية التونسية مرتبطة عضويا بالثقافة الفرنسية. وبالإضافة إلى الولاء السياسي الذي كان يبديه النظام في تونس، طوال حكمي بورقيبة وزين العابدين بن علي، فقد نجحت الدعاية الفرنسية في تخليق شريحة من التونسيين من ذوي التوجهات الفرانكفونية التي تدافع عن وجد حلا عبقريا لأزمة لبنان الاقتصادية، إنتاج لبنان الصناعي والزراعي، ويبرئ وزراء الحزب وحركة أمل الذين أداروا وزارتي الصناعة والزراعة منذ عام 2008، ويحصر دور الدولة في تسويق الإنتاج إن بادر اللبنانيون إليه، فلا أهمية للتخطيط الاقتصادي والبنية التحتية والقروض الاستثمارية والمناخ القانوني والأمني، ولا حاجة لتوفير المواد الأولية ومصادر الطاقة الرئيسية النظيفة والكهربائية والمائية. وطبعا لا ضرورة لتأمين حاجات المواطنين الأساسية اليومية الآن، بل على اللبنانيين الصبر والتحمّل حتى تطرح الأرض ثمارها، ويطرح المصنع سلعه، كي يأكل اللبنانيون مما زرعوا ويلبسوا مما صنعوا، كما دعاهم جبران خليل جبران قبل أن يستعيرها منه نصر الله. طبعا، لن نجد في العالم أجمع خطة اقتصادية جهنمية كالتي أعلنها نصر الله، عمادها حاملها ومنفذها الشعب، من دون أي حاجة للحكومة أو الدولة أو الوزارة، وهو ما يذكّر بصديقه العنصري الحذق، وزير خارجية لبنان الأسبق، جبران باسيل، الذي أراد أن يعلم العالم كيف يدار البلد من دون موازنة!! والذي يدفع اللبنانيون ثمنه اليوم.

(كاتب فلسطيني)

> الفرانكفونية والدولة الراعية لها تمران بمرحلة انعدام وزن وحالة من التراجع الثقافي والسياسي

الثقيل الذي تلقيه على النظام التعليمي، وحرص «النخب» الفرانكفونية النافذة في البلاد على الحد من انتشار اللغة الإنكليزية، وما يوازي هذا الموقف هو استمرار النفوذ السياسي الفرنسي في تونس، وجعل سياستها الخارجية مرتهنة بالمحور الفرنسي، وفي الوقت نفسه، بقاء الدولة التونسية ضمن دائرة المصالح الاقتصادية الفرنسية، استثمارا وتدايونا ومبادلات. والحقيقة أن الرئيس التونسي، قيس سعيد، في زيارته أخيرا إلى باريس لم يخف إعجابه بفرنسا، وتحدث عن ثقافته الفرنسية ومطالعته لما يكتبه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وبدا متماهيا تماما مع الموقف الفرنسي في ما يخص الملف الليبي، وأثار حالة من الجدل في البلاد بتصريحه الذي ينفي تهمة الجرائم ضد الإنسانية عن الاحتلال الفرنسي لتونس، بل ونفي تسمية الاحتلال ذاتها، معتبرا ما كان واقعا يندرج ضمن «الحماية» كما يصطلح عليه قانونا. يدرك المتابع أن الفرانكفونية والدولة الراعية لها تمران بمرحلة انعدام وزن، وحالة من التراجع الثقافي والسياسي، فلم تعد الفرنسية لغة مهمة، أو مؤثرة، بقدر صعود لغات أخرى، بالإضافة إلى الإنكليزية، كالصينية مثلا.

(كاتب تونسي)

أين أمست صفقة القرن؟

عيسى الشعيبي

قبل أسبوعين فقط، كانت خطة الضم الإسرائيلية لأراضٍ واسعة في الضفة الغربية تحتل رأس جدول الأعمال بلا منازع، تتصدر مقدمات الأخبار، تملأ الشاشات، تعلو على كل ما عداها من اهتمامات، وتستقطب جل السجالات الناشبة بين سائر الأطراف المخاطبة بهذه الخطة التي كان من المقدّر لها أن تملي نفسها بمنطق العربدة السياسية، وأن تدخل حيز التنفيذ في الأول من شهر يوليو/ تموز الجاري، ثمرةً كريهة المذاق من عهد دونالد ترامب.

فجأة، وعلى غير ما توقع كثيرون من هنا وهناك، ووسط حالةٍ من الحسّ الثقيل بخيبة الأمل، إن لم نقل الخسارة الفادحة لدى الشريك المضارب في تل أبيب، غابت النقاشات التي احتدمت طوال الوقت الطويل، انطفأت أضواء مسرح العبث، وأُسْدل الستار، توارى عن الأنظار الممثلون والكومبارس، تفرّق المحتفلون بإطلالة المهرّج فرادى قبل بدء العرض، وتناسى من قعقعوا لنا بالشنان، بالويل والثبور وعظائم الأمور، واقعة الضم الذي لم يقع، لاذوا بالصمت، وقعدوا القرفصاء.

خطة الضم هذه هي البنت البكر لأمها صفقة القرن، قرّة عين حبيبها دونالد ترامب، هي المبتدأ والصفقة هي الخبر. وفوق ذلك كان الضم معقد رجاء، نتنياهو، هديته الموعودة من السماء، معركة عمره السياسي، فإذا بموعد الضم يمضي على هونه زوبعةً في فنجان، وإذا بالملاكم من الوزن الثقيل يخسر مباراته من الجولة الأولى، ويخرج أرضاً أمام خصم بدا ليّن العريكة، سهل المن

فكر النهضة والصراع حول ابن تيمية

مهنا الحبيل

كانت مادة المقال السابق للكاتب «ابن تيمية... المنظار المغيب» في «العربي الجديد» (2020/7/7) أرضية تأسيس مهم لعزل عمليات التجريف التي تُمارس بكثافةٍ في حرب الثورات المضادة، أو التسييس العاطفي الحاشد لقضايا الفكر. كان معطى حصيلة العرض أن الوطن العربي، وامتداداته في الشرق، بعد استخدام الفكرة الوهابية السعودية، في أوج الغطاء الأميركي، برز الاستثمار في الإمام ابن تيمية، رحمه الله، في اتجاهين: أن ابن تيمية قُرن بالوهابية السعودية التي تمثل وحدها المعتقد الصحيح، والفقه الدقيق، والولاء الحقيقي للإسلام، ومن هو خارج دائرتها فغالباً ما يهمش أو يصنف بالضلال. خدمة تراث ابن تيمية الذي لم يتحصّل لغيره، وهو ما أنتج مادة غزيرة ومفيدة في التحقيق، حين تسلم من التوظيف، فقدّمت نموذجاً مهماً لشخصيات علماء المسلمين، بمن فيهم من تسجل عليهم قضايا جدل صعبة، في الفكر المقاصدي والحياة المدنية الإنسانية.

ولكن نموذجا واحدا من علماء المسلمين حظيَ بهذه الدراسات النوعية، وأفاد بأنه شخصية ذات حيوية مبهرة، ورؤى فكرية وعلمية، وعبارات خالدة، خاصة في قضايا العدالة، كقوله «إن الله لينصر الأمة الكافرة لعدلها، ويخذل الأمة المسلمة لظلمها»، وغير ذلك من عبارات تاريخية لمدونات العالم الفكرية، تشير إلى حجم هذه الكنوز التي يحويها التراث، ولكنه تراثٌ لا يجوز أن يؤخذ بالمطلق، ولا أن يُزكّى رجالُه بالعصمة. كما أن الرهبة من نقد الإمام ابن تيمية، بعدما صنع العهد السعودي قداسة له، تسبب في أن تُزكّى بعض أخطائه وتنقل من النقد إلى الاعتماد كقواعد دينية مُلزمة للمسلمين، وليس ذلك وحسب، بل اعتبرت هذه الرؤى، أحياناً، منظومة اختبار للتعميد العقائدي، فإن سقط المُختَبر ولم يردد في استدلالاته الاستشهاد بالإمام ابن تيمية وابن القيم، أُسقط من مراتب العلم المؤتمن.

جرى ذلك كله افتئاتاً على الراحل ابن تيمية، والذي لو أدرك عصوراً مختلفة، ووقف على قمع العلم باسمه، لرفض أن تُسن منظومات (شرعية) سياسية لتعظيمه. وتجب الإشارة، هنا، إلى أن أزمة التقديس لا تقف عند أتباع ابن تيمية، وإنما هي متكرّرة، وتُفهم في سياق التعصب العاطفي للتراث، وهو تعصبٌ يوجد في المنظومات المعرفية الغربية، ويَمنع مسّ الفكر العلماني الحديث، فيقف الباحث العربي المقلّد أبكما، من دون دلالات نظر ونقد ومراجعة.

إذن، هي أزمة عامة، لكنها في حالة ابن تيمية تمثّل إرثاً ضخماً، أُخضعت لها جغرافيا واسعة من العالم الإسلامي والمهجر، وبالتالي مقتضيات النظر الفكري، والمراجعة الأخلاقية للوصول إلى الحقيقة، لا يُمكن أن تولد تحت ذلك الضغط النفسي الهائل الذي دعم بأموال وسياسات سعودية.

ولم تقف الكارثة الكبرى عند هذا الحد، وإنما في دلالات الموقف، من تصنيم رؤية عقائدية اجتهادية على المشرق الإسلامي، والتي قيّدته، بل ساهمت في انحطاطه. وتالياً شرح هذه الكارثة بوضوح:

الناتج العام لتقديس الإمام ابن تيمية، بين قمع مخالفيه والتشكيك في من خارج حدود مدرسته، بل وحدود المؤسسة السياسية السعودية، التي استثمرت باسمه، أن هذه الرسالة ورحلة العلماء العظام، في تاريخ الإسلام، هم أرتالٌ من الضالين والزنادقة، وأن جهودهم هرطقة، تروّج إنسانية الإسلام أو عقلانيته، أو مساحته في الفنون والحياة. وأن العهد التاريخي الذي بموجبه وصلت الفلسفة من التاريخ القديم الى العالم الجديد بعد البعثة، ومثّل فيها المسلمون نقلة حضارية، وظلت مدارس أهل السنة تراوح في تداخلها، ومعياريتها، هو إرث ضلال وردّة. ولك أن تتصوّر أن تُقدّم رحلة العالم الإسلامي تاريخا من الضلال، وأن زوايا الإبداع، وفقه العلوم والمعرفة وحركة الفنون والإنسان، التي تثبت عظمة هذه الرسالة وتميّزها، هي من ذلك الإرث المحارب، على الرغم من أنه يفيض في طبقات المذاهب الأربعة وغيرها، فكيف لأمةٍ تعمّم هذه المعادلة على رسالتها يكون لها مقعد حضارة بين الأمم، ووسائط رشد للعهود الحديثة، فتصنع الفارق المعرفي لإنقاذ العالم.

لقد استُخدم التعصب لابن تيمية، وهو قمعٌ

> الرهبة من نقد الإمام ابن تيمية، بعد أن صنع العهد السعودي قداسة له، تتسبب في أن تُزكّى بعض أخطائه

واجههُ هو شخصياً، في تعصّب خصومه، لكنه اليوم، ونقصد بعد استكمال المشروع السعودي السياسي لتوظيف تراث الإمام، كان قوة قهر للفكر المقاصدي الاجتهادي، في البيئة التي يُبسط فيها النفوذ السعودي، أو منتجاته من الفكر، عبر الشباب المسلم في العالم، الذين أُقنعوا بضلال أئمة المسلمين، وانحراف مشاركتهم الحضارية. ساهم ذلك في إعادة الصراع مع مدارس إسلامية، خارج أهل السُنّة، تميز بعضها بالوعي والدلالة العقلية، أخطأت وأصابت، ولكنها كانت تساهم في الإثراء المعرفي، وكانت حركة الاحترام لهم والشراكة قائمة، في الجغرافيا السُنية. وباستثناء حالات التوظيف السياسي، كان هناك اندماج اجتماعي وحوار علمي تشاركي، أبدع في احتضانه حاضر العالم الإسلامي ذلك الزمن. نعم مؤكّد أن هناك حركات تطرّف وغلو، وباطنية توحش، عانى منها المجتمع، كما أن حركة التعصب ضد العلماء المخالفين للسائد، مورس ضد أعلام كبار من البيئة التراثية، قبل أن تولد السلفية الوهابية بمئات السنين.

يقودنا هذا إلى وضع المعيار الذي نحتاجه، أن شخصيات العلماء يَنظُر إليهم فكر النهضة نماذج ذات قدرة إبداع، فجّرتها المرجعية المعرفية للإسلام، فجعلتهم وكأنهم عشرات الآلاف من المؤسسات الأكاديمية، تقدّم مساهمات متعدّدة في العلوم وفنون الحياة، عبر إيمانها المعرفي، ويثبت التاريخ حيويتهم، وانفتاحهم، مقابل العنصرية التمييزية لرحلة الغرب المعرفية.

ولك أن تتصور، لو خُصص عشر معشار ما خدم به الإمام ابن تيمية، ممن هم أبرز منه في المقاصد والرؤى الفكرية الإنسانية، فما هو المخزون الذي من الممكن أن تحققه المعرفة الإسلامية للبشرية، أمام خطايا الحداثة المادية المدمرة؟ وهكذا يُصحّح الموقف من تقييم مساهمات العلماء، ومن ظروفهم الشخصية وصراعاتهم، لتفرز حركة العلوم والمعرفة، التي اعتنى بها المنصفون، من باحثي الغرب، فيما سقط المسلمون في اجترار الصراع والانحطاط.

(كاتب عربي في كندا)

القاتل معروف والقصاص غائب في العراق

ولاء سعيد السامرائي

استهدفت حادثة اغتيال جديدة شهدها العراق قبل أيام المحلل الأمني، هشام الهاشمي، الذي لا يكاد تقرير عن العراق وأوضاعه يخلو من تحليلاته، بل إنه ربما المرجعية الأولى منذ سنوات في الشأن الأمني، وتتلقف الفضائيات مداخلاته لفهم ما يحدث في المشهد العراقي المعقد. تم اغتيال الهاشمي، عقب خروجه من مكتب لفضائية، لاحقته مجموعة من المليشيات الولائية التي يبدو أنها هددته منذ أشهر، بحسب أصدقائه المقربين والمتواصلين معه بهذا الشأن من الصحافيين والإعلاميين الذين يتصدون للفساد، ويقفون مع مطالب الشعب العراقي وانتفاضة أبنائه. بدأت هذه التهديدات بعد إعداد الهاشمي تقريرا عن المليشيات لرئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، يتضمن تفاصيل حساسة، منها ما يتعلق بمدى تأثير قادة الحرس الثوري الإيراني على المليشيات.

أظهرت كاميرات المراقبة الشخص الذي اغتال الهاشمي، وهو برفقة آخر على دراجة، تنتظرهما عربة لمرافقتهما. وتبين، بحسب الأخبار الحكومية، أن كاميرات المراقبة للمنطقة التي يقيم فيها الهاشمي، وهي خاصة سابقا بضباط الجيش العراقي، تراقبها المليشيات الولائية التي سبق لمسؤول معروف بالاغتيالات فيها أن كلم المغدور، وحذره من تجاوز الخطوط التي تضعها هذه الأدوات التابعة للحرس الإيراني، بل جاءت آخر مكالمة تحذير له من صحافي مقرب من رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، يبدو أنه كان على علم بموعد الاغتيال! كل هذه الدلائل والأفلام والشهادات والمكالمات كفيلة بسهولة، لبلدٍ يمتلك مؤسسات أمنية واستخباراتية عديدة، تراقب عاصمته ومناطقها الحساسة بآلاف الكاميرات، بإحضار القتلة المجرمين أمام العدالة، إذا أرادت حكومته فعلا تنفيذ القانون؟ صرّح رئيس الوزراء الكاظمي بأن العراق لن ينام قبل أن يخضع قتلة المحلل الأمني، والمستشار السابق في الحكومة، هشام الهاشمي، إلى القضاء، بما ارتكبوا من جرائم. لكنه، بدل القبض مباشرة على القتلة باستعمال الأدلة المذكورة، أمر بتشكيل لجنة تحقيقية، عيّن المجلس الأعلى للقضاء أعضاءها، وضمت قاضيا معروفا بارتباطه بالفصائل الولائية. وهي لن تذهب بعيدا في مهمتها، مثل كل لجان التحقيق التي سبقتها، وانتهت بإغلاق الملفات وتسجيل الجرائم ضد مجهولين، لأن من يسيطر على الحكومة هي هذه المليشيات وأحزاب العملية السياسية نفسها التي لم تستنكر أي اغتيال أو اختطاف، ولم تدن أعمال الإرهاب الكثيرة التي يبدو أن لا نهاية لها بوجودهم. ليس ذلك فحسب، بل يسمّي الكاظمي اليوم هذه المليشيات الفاسدة بالأشباح، في زيارته المنافذ الحدودية في محافظة ديالى، بهدف تطهيرها من الفاسدين، فهل من المعقول أن يسمي رئيس الوزراء مليشيات معروفة وموجودة على الأرض بالأشباح؟ كيف سيتمكّن من توجيه التهم وتنفيذ العدالة بمن يعتبرهم أشباحا؟ وكيف سيمسك بهم إذا كانوا كذلك؟ عدم تسمية القاتل والفاسد المعروف الذي خرجت تظاهرات العراقيين ضدهم لا معنى له سوى أنه تهرّب من المسؤولية، كما عدم تسمية الجناة الحقيقيين بأسمائهم الصريحة، كما فعل رئيس الوزراء السابق، عادل عبد المهدي، حين تم قتل أكثر من سبعمائة شاب من المتظاهرين السلميين، وقد آثر تسميتهم الطرف الآخر، بينما قال السياسي، إياد علاوي، إن أوامر القتل كانت تخرج من مكتب عبد المهدي مباشرة! وكما سلفه، يتعكّز مصطفى الكاظمي على مفاهيم الدولة وإعادة هيبتها (السيادة خصوصا)، كما صرح بداية تكليفه، لكن ما حدث، قبل أيام، يسقط هذه الادعاءات التي لا تصمد أمام الوقائع، من قبيل حادثة وكر منطقة الدورة، عندما اقتحمت المليشيات الولائية قبل أيام المنطقة الخضراء، بسبب ما حدث في اعتقال مجموعة من 14 عنصرا من حزب الله، أحدهم خبير الصواريخ الإيراني، واحتلت مكاتب الفرقة الخاصة المسؤولة عن أمن المنطقة الخضراء، واعتقلت ضباطا فيه. وعلى الرغم من إصدار الكاظمي أوامر لقائد هذا الجهاز،

> تبدو الحكومة الحالية الأكثر تهرّؤاً من أيٍّ من حكومات عملية الاحتلال السياسية، غير قادرة على اتخاذ أي إجراء

بمواجهة هؤلاء، إلا أنه رفض تنفيذ الأوامر وترك المليشيات تفعل ما تشاء، وبقي في منصبه فيما بعد، على الرغم من قرار رئيس الحكومة نقله إلى مكان آخر(!). أما الأمر الآخر، فإن الكاظمي، وهو رئيس الوزراء، احتاج للاتصال بنوري المالكي، لكي يعطي الأمر بإخراج هذه المليشيات من المنطقة الخضراء. وأخيرا، وبعد اعتقال بعضهم، وخضوع الكاظمي لمطالب إطلاق سراحهم، نشروا فيديو يظهرهم يضعون صور رئيس الوزراء الذي هو قائدهم العام تحت أقدامهم!

لم يعد أي عراقي يصدّق وجود دولة في العراق، على الرغم من تغني بعضهم بهذه الكلمة لذرّ الرماد في عيون العراقيين الذين خرجوا للمطالبة بدولة حقيقية، بدلا من هيمنة أحزاب ومليشيات تستبيح البلاد والعباد، ولاؤها لإيران، ولو أن الكاظمي لا يتوقف عن الحديث عن مواجهة من تورّط بالدم العراقي، وعدم السماح بالفوضى وسياسة المافيا، لأنه لا توجد أصلا دولة، وليس هناك هيبة ولا سيادة. تبدو الحكومة الحالية الأكثر تهرّؤاً من أيٍّ من حكومات عملية الاحتلال السياسية، غير قادرة على اتخاذ أي إجراء، حتى لو كان بسيطا. لم تبعث أي رسالة إيجابية إلى الشعب العراقي، الثائر منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والمطالب بالتغيير الجذري، وإلغاء العملية السياسية، بل رضخ الكاظمي، كما غيره، لتهديد السلاح المليشياوي منذ البداية، وضرب السيادة التي يتشدّق بها عرض الحائط، وصدم العراقيين، وهم في البطالة، بسماحه بتعاقد وزارة النقل مع شركة إيرانية لنقل المسافرين من المطار وإليه نحو مركز العاصمة، وتعيين ثمانمائة سائق إيراني لهذا الغرض، وتجديد عقود شركات الاتصال التي لم تسدد ديونها للدولة، وإجراءات أخرى، هي في الضد مما يطالب به الشعب العراقي.

(كاتبة وإعلامية عراقية في باريس)

الهجمات الغامضة... هل تمكّنت أميركا وإسرائيل من إيران؟

مالك ونوس

إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل هما وراء الهجمات الغامضة التي أدت إلى التفجيرات التي طاولت مواقع إيرانية حساسة أخيرا، فإن نجاحهما في استهداف هذه المواقع يعد ثمرة محاولاتٍ قديمةٍ، وانتصارا لاتجاه الاستهداف السيبراني على الحربي المباشر. ولمّا كانت خطط الاستهداف على طاولة البحث الأميركي والإسرائيلي قبل أكثر من 15 سنة، وتناقشها أجهزة الاستخبارات في البلدين معاً، أو كلٌّ على حدةٍ، يمكن القول إن الهجمات بدأت وربما لن تنتهي، حتى يتأكد لهذه الأجهزة أنها تمكّنت من برنامجي إيران النووي والصاروخي، وتتركان الإيرانيين في تخبُّطٍ، ليس للوصول إلى الفاعل، وحسم كيفية الرد عليه، بقدر ما هو تدارك الموقف ووقف الهجمات. ويأتي غموض الهجمات التي أدت إلى التفجيرات المتتالية، وطاولت مواقع عسكرية ومدنية إيرانية حساسة، منذ 26 يونيو/ حزيران الماضي، من عدم تبني أحدٍ لها، خصوصاً الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، ومن عدم اتهام إيران أيّاً منهما، أو طرفاً ثالثاً، بمسؤوليته عنها، وكذلك بعدم الكلام التفصيلي عن حجم الأضرار التي سببتها. ويعطي هذا الغموض الفرصة للتكهنات وتوقعات استمرارها وحجم الرد الإيراني المفترض، إذا عُرف الفاعل. غير أن أهمية المواقع المستهدفة وحساسيتها بالنسبة لإيران، خصوصاً منها موقع تصنيع الصواريخ الباليستية في بارشين، شرق طهران، ومفاعل نطنز النووي، ترجّح مسؤولية أميركا وإسرائيل، وهما اللتان كانتا تهدّدان على الدوام وعلناً بنية ضرب البرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين، حين كان الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش الابن، في البيت الأبيض.

تعود فكرة توجيه ضربة إلى إيران إلى سنة 2005، حين أعلن نائب الرئيس الأميركي، ديك تشيني، قائلاً: «بما أن إيران حددت ضمن سياستها هدف تدمير إسرائيل، فقد يقرّر الإسرائيليون أخذ زمام المبادرة وتوجيه ضربة لها». لكن قبل نهاية ولاية الرئيس بوش، سنة 2008، كان الإسرائيليون في سباقٍ محمومٍ مع الزمن لتوجيه ضربة عسكرية للبرنامجين الصاروخي والنووي الإيرانيين قبل خروجه من البيت الأبيض، لأنهم توقعوا أن لدى خلفه المرشح باراك أوباما، نيات للتفاوض مع إيران بدلاً من مواجهتها. وجرى النقاش طويلاً بين مسؤولي الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي حول كيفية المواجهة. وكانت المفاضلة تجري دائماً بين الضربة العسكرية المباشرة التي ستتطلب حجم قوات كبيراً هدفها إسقاط النظام الإيراني، قد تتولد عنها حرب شاملة تطاول دول المنطقة وتهدّد القواعد الأميركية في العراق وأفغانستان والخليج، أو توجيه هجمات سيبرانية تعيق البرنامج النووي الإيراني، وتكون مصحوبة بتفجيرات ينفذها عملاء داخل إيران، وتكون محدودة الأثر من جهة الأرواح، لكن كبيرة الأثر من ناحية الخسائر المادية.

أما الآن، ومع قرب نهاية ولاية الرئيس دونالد ترامب، واحتمال خسارته أمام الديمقراطي جو بايدن، الذي يؤيد العودة إلى العمل بالاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية الذي وقع سنة 2015، ما يخفف التوتر في المنطقة، ويمنع حدوث مواجهة مع إيران، أو توجيه ضربة عسكرية إليها، ربما أراد الإسرائيليون استباق الزمن من جديد وتوجيه هذه الضربة بالتعاون مع أميركا قبل خروج ترامب من البيت الأبيض. ومع الأخذ بالاعتبار تداعيات العملية العسكرية، سواء الإسرائيلية عبر توجيه ضربة جوية، مستخدمة القواعد الأميركية في العراق، أو الحرب المباشرة بين أميركا وإيران، واحتمال أن تطاول المنطقة برمتها، ربما انتصر خيار الضربة السيبرانية وزرع قنابل عبر عملاء داخل إيران على خيار الضربة المباشرة. ويؤيد هذا الاحتمال إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في إبريل/ نيسان 2018، عن حصول الاستخبارات الإسرائيلية على وثائق تثبت أن لدى إيران برنامجاً لتصنيع سلاحٍ نووي. ولمّح

> يؤكّد تتالي الضربات وتنوعها أن لدى منفذها خطط ينفذها، وتهدف إلى دبّ الفوضى في إيران

نتنياهو يومها إلى نيته اتخاذ تلك الوثائق مبرّراً لضرب منشآت إيران النووية.

لذلك، يمكن إدراج هذه التفجيرات ضمن سياق التهديدات الإسرائيلية والأميركية بتوجيه الضربة، وربما تحميلهما المسؤولية عنها، على الرغم من عدم اعترافهما رسمياً بمسؤوليتهما عن الهجمات. وبما أنها بدأت، ليس هنالك ما يؤكّد ما إذا كانت ستقف عند هذا الحد، أم ستكمل بعد تحقيقها النجاحات وبعد اتضاح عدم قدرة إيران على مواجهتها. ويبرز السؤال عما إذا كانت التفجيرات من القوة بحيث تستطيع إعاقة البرنامجين النووي والصاروخي، فحسب، أم ستكمل لتطاول أهدافاً مدنيةً تؤدي إلى كوارث وخراب اقتصادي يكون الغرض منه زيادة أزمة البلاد الاقتصادية، وصولاً إلى إسقاط النظام؟

مؤكد أن الخسائر التي سببتها الهجمات كانت من الضخامة إلى درجة أنها دفعت الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية إلى التأكيد على أن الضرر الذي أصاب مفاعل نطنز كان ضخماً. وأكدت ذلك صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، قبل أيام، نقلاً عن مسؤولين بالاستخبارات، أن هذا المفاعل لن يعود إلى الخدمة قبل سنتين ستحتاجهما إيران لإصلاح الأضرار. وقد اتفق ثلاثة كتاب في مقالة نشروها في الصحيفة، في 10 يوليو/ تموز الجاري، على أن الضربة مقرّرة من فترة، ومتفقٌ على خطط تنفيذها. لذلك يمكن أن تغري النجاحات الفاعلين بالاستمرار في تنفيذ خططهم، وضرب مزيد من الأهداف، مستندين إلى عدم قدرة إيران على الرد قبل تأكدها من هوية المنفذين، وربما عدم نيتها الرد، كما كان شأنها مع الضربات الجوية الإسرائيلية التي طاولتها في سورية، وكما يُفهم من كلام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عن معرفتهم سبب التفجيرات في نطنز، لكنهم لا يستطيعون الكشف عنه «لأسبابٍ أمنيةٍ».

(كاتب سوري في روما)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads